

الأزمة الإثيوبية وتحولات الأمن الإقليمي في القرن الأفريقي: احتمالات التصعيد وحدود المواجهة

الملخص التنفيذي

تدخل منطقة القرن الأفريقي مرحلة شديدة الحساسية، مع تزامن التصعيد العسكري داخل إثيوبيا مع التدهور المتسارع في علاقاتها بعدد من دول الجوار، وفي مقدمتها إريتريا ومصر والسودان، بالتوازي مع احتدام التنافس على البحر الأحمر ومياه النيل والنفوذ الإقليمي. ولم تعد الأزمة مقتصرة على الصراعات الداخلية الإثيوبية، بل أخذت تتحول إلى اختبار أوسع لموازن القوى وترتيبات الأمن الإقليمي.

وتبرز خطورة المرحلة الراهنة في تداخل ثلاث مسارات رئيسية: تجدد المواجهات بين الحكومة الفيدرالية وقوى المعارضة المسلحة، وتساعد احتمالات المواجهة العسكرية مع إريتريا، وتنامي التنسيق السياسي والأمني بين مصر والسودان وإريتريا والصومال، الذي تجسد في القمة الرباعية بمدينة العلمين في 4 أكتوبر 2026.

وقد وصلت الأزمة الإثيوبية الإريتريّة إلى مستوى غير مسبوق منذ سنوات، بعدما تبادل البلدان الاتهامات بشأن العمليات العسكرية عبر الحدود. وفي 9 أكتوبر، أفادت وكالة رويترز بأن إثيوبيا اتهمت إريتريا بالتوغل داخل أراضيها، بينما رفضت أسمرات الاتهامات وحذرت من توجه إثيوبي نحو الحرب. وتبادل الطرفان رسائل إلى مجلس الأمن، في مؤشر على انتقال الأزمة من التصعيد السياسي إلى المواجهة العسكرية المحدودة والتدويل الدبلوماسي.

ويشير تقدير الموقف إلى أن المنطقة تواجه تحولاً يتجاوز الخلافات الحدودية التقليدية، نحو تنافس استراتيجي على الموانئ والممرات البحرية والموارد المائية والنفوذ السياسي. وفي هذا السياق، لم يعد البحر الأحمر مجرد ممر تجاري، بل أصبح أحد المحددات الأساسية لإعادة تشكيل التحالفات الإقليمية.

والتقدير الأرجح هو استمرار التصعيد العسكري والسياسي خلال المدى القريب، دون حتمية تحوله إلى حرب إقليمية شاملة. غير أن تعدد الجبهات وضعف قنوات الاتصال، إلى جانب تصاعد الشكوك المتبادلة، يجعل احتمالات الانزلاق إلى مواجهة أوسع قائمة، خصوصاً بين إثيوبيا وإريتريا.

وتتمثل المفارقة الاستراتيجية في أن دول الجوار قد تستفيد من تراجع قدرة إثيوبيا على فرض سياساتها الإقليمية، لكنها ستكون من أكثر الأطراف تضرراً إذا أدى هذا التراجع إلى انهيار مؤسسات الدولة الإثيوبية أو تفككها.

الفرضية الاستراتيجية الحاكمة

تواجه إثيوبيا أزمة استراتيجية مركبة، لكن تحولها إلى حرب إقليمية لا يتوقف على شدة الخلافات السياسية وحدها، بل على قدرة الحكومة الإثيوبية على تثبيت سيطرتها الداخلية، وحسابات القيادة الإريتريّة، ومدى انتقال التنسيق بين مصر والسودان وإريتريا والصومال من الاحتواء الدبلوماسي إلى الالتزامات الأمنية، وتبقى المواجهة الإثيوبية الإريتريّة الاحتمال الأخطر، دون أن يعني ذلك حتمية تدخل بقية الأطراف عسكرياً.

تحليل المشهد والأطراف

أزمة داخلية تتحول إلى تهديد إقليمي

تواجه حكومة رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد تحديات متزامنة على المستويين الداخلي والخارجي، في وضع يعكس هشاشة الترتيبات السياسية والأمنية التي أعقبت اتفاق بريتوريا عام 2022، والذي أنهى الحرب السابقة في إقليم تيغراي دون أن ينجح في معالجة جميع الأسباب البنيوية للصراع.

فالنزاعات المتعلقة بتوزيع السلطة بين الحكومة الفيدرالية والأقاليم، والخلافات الحدودية بين تيغراي وأمهرة، والتنافس بين القوى السياسية والإثنية، ظلت عوامل توتر كامنة، عادت إلى الواجهة مع استئناف المواجهات العسكرية في سبتمبر 2026.

وقد كشفت التطورات الأخيرة عن قدرة بعض قوى المعارضة على تحدي الحكومة الفيدرالية، لكنها أظهرت أيضاً صعوبة تحويل تحالفاتها العسكرية إلى مشروع سياسي موحد، بالنظر إلى التناقضات التاريخية بين مكوناتها.

وفي تطور يعكس تقلب الموازين الميدانية، أفادت تقارير نُشرت في 11 أكتوبر باستعادة القوات الموالية للحكومة السيطرة على ميكيلي، عاصمة تيغراي، واستئناف الرحلات الجوية إليها، بعد مرحلة من المواجهات والاضطرابات. ومع ذلك، لا تمثل استعادة السيطرة على مدينة رئيسية تسوية سياسية للصراع أو ضمانة لاستقرار الإقليم.

وتكمن الخطورة في أن استمرار النزاع الداخلي يستنزف قدرات الدولة، ويزيد من تعرضها للضغوط الخارجية، ويضع الحكومة أمام معضلة استراتيجية: فكلما اتسعت العمليات العسكرية داخليًا، تقلصت قدرتها على إدارة أزماتها الإقليمية، بينما قد يؤدي تصعيدها الخارجي إلى زيادة أعبائها الداخلية.

ومن ثم، فإن التحدي الحقيقي أمام أبي أحمد لا يقتصر على تحقيق انتصارات عسكرية، بل يتمثل في إعادة بناء التوافق السياسي الداخلي، ومعالجة الاختلالات في العلاقة بين المركز والأقاليم، ومنع تحول الصراعات المحلية إلى أدوات في التنافس الإقليمي.

إثيوبيا وإريتريا من تحالف الضرورة إلى احتمالات الحرب

تمثل العلاقة بين إثيوبيا وإريتريا أخطر مكونات الأزمة الراهنة، ليس فقط بسبب التاريخ الدموي للصراع بين البلدين، وإنما لارتباط الخلاف الحالي بمسائل تمس مفهوم السيادة والأمن القومي لدى الطرفين.

فبعد سنوات من القطيعة التي أعقبت حرب الحدود بين عامي 1998 و2000، شكّل وصول أبي أحمد إلى السلطة عام 2018 نقطة تحول في العلاقات، إذ قاد البلدان مصالحة تاريخية أنهت حالة العداء الرسمي، ومهدت لتحالف عسكري خلال الحرب السابقة في تيغراي.

غير أن هذا التقارب لم يستند إلى تسوية شاملة للمصالح الاستراتيجية المتعارضة، بل إلى تقاطع مؤقت للأهداف، سرعان ما تراجع بعد اتفاق بريتوريا عام 2022.

وقد أعادت مطالب إثيوبيا بالحصول على منفذ بحري إلى البحر الأحمر الخلاف إلى جوهره التاريخي. فمن وجهة نظر أديس أبابا، يمثل الوصول المضمون إلى الموانئ ضرورة اقتصادية واستراتيجية لدولة كبيرة السكان تعتمد على أراضي جيرانها في تجارتها الخارجية. أما أسمرا، فتتنظر إلى أي محاولة لفرض ترتيبات تمس سيادتها على ميناء عصب أو غيره باعتبارها تهديدًا مباشرًا لاستقلالها.

وما يجعل التصعيد الحالي أكثر خطورة هو انتقال الخلاف من التصريحات السياسية إلى الاتهامات بالتوغل العسكري والضربات الجوية، بالتزامن مع قطع العلاقات الدبلوماسية 1 أكتوبر 2026 وتشير التطورات إلى أن البلدين باتا أقرب إلى مواجهة مباشرة مما كانا عليه خلال السنوات السابقة، وإن ظلت المسؤولية عن بعض الحوادث العسكرية محل خلاف.

ويقدر أن المواجهة الإثيوبية الإريترية تمثل السيناريو الأكثر قابلية للتحقق ضمن احتمالات التصعيد الإقليمي، لثلاثة اعتبارات رئيسية: القرب الجغرافي والاحتكاك العسكري المباشر، والشكوك المتبادلة بشأن دعم قوى المعارضة، وارتباط الأزمة بقضايا السيادة والموانئ التي يصعب تقديم تنازلات بشأنها دون تكاليف سياسية داخلية.

ومع ذلك، فإن ارتفاع تكلفة الحرب على الطرفين، واستنزاف قدراتهما الاقتصادية والعسكرية، قد يدفعهما إلى الاكتفاء بعمليات محدودة وضغوط متبادلة بدلًا من الانخراط في حرب واسعة طويلة الأمد.

التحالف الرباعي وإعادة رسم موازين القوى

مثلت القمة الرباعية التي استضافتها مدينة العلمين المصرية في 4 أكتوبر 2026، بمشاركة قادة مصر والسودان وإريتريا والصومال، تطورًا مهمًا في مسار إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية.

فالقمة، التي أكدت احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها ورفض التدخل في شؤونها الداخلية، شددت كذلك على أمن البحر الأحمر وحرية الملاحة، وعلى مسؤولية الدول المشاطئة في إدارة شؤونها، ورفض الإجراءات الأحادية التي تضر بالمصالح المائية لمصر والسودان.

ورغم أن الإعلان الرسمي لم ينص على تشكيل تحالف عسكري موجه ضد إثيوبيا، فإن توقيت القمة وطبيعة الملفات المطروحة يشيران إلى تقارب استراتيجي بين الدول الأربع في مواجهة مجموعة من المخاوف المشتركة المرتبطة بالتحركات الإثيوبية. وتتبع أهمية هذا التنسيق من تلاقي مصالح مختلفة:

فمصر تسعى إلى حماية أمنها المائي والحفاظ على موقعها الاستراتيجي في البحر الأحمر، وإريتريا تعمل على منع أي تهديد لسيادتها البحرية، بينما يركز السودان على أمن حدوده ومصالحه المائية والحد من التدخلات في صراعه الداخلي، في حين يتمسك الصومال بوحدة أراضيه ويرفض الترتيبات التي يمكن أن تمنح إثيوبيا حضورًا سياديًا على سواحله دون موافقة مقديشو.

ولا يعني هذا التقارب بالضرورة تطابق سياسات الدول الأربع أو استعدادها لخوض مواجهة عسكرية مشتركة، لكنه يرفع كلفة الخيارات الأحادية الإثيوبية، ويوفر إطاراً دبلوماسياً للتنسيق والضغط.

ويمكن النظر إلى القمة باعتبارها بداية انتقال من إدارة الخلافات بصورة ثنائية إلى تنسيق إقليمي متعدد الأطراف، بما قد يعيد تشكيل البيئة الاستراتيجية التي تتحرك فيها إثيوبيا خلال السنوات المقبلة.

مصر والسودان ..الأمن المائي وتوازنات النفوذ

يمثل ملف سد النهضة أحد أهم محددات العلاقة بين إثيوبيا وكل من مصر والسودان، لكنه لم يعد الملف الوحيد الذي يحكم التنافس بين هذه الأطراف، بعد اتساع دائرة المصالح المتعارضة لتشمل البحر الأحمر والحدود والتحالفات الأمنية.

بالنسبة إلى مصر، يتجاوز الخلاف بشأن السد الاعتبارات الفنية المتعلقة بالتشغيل وإدارة التدفقات المائية، ليصبح جزءاً من معادلة أوسع تتصل بالأمن القومي والقدرة على التأثير في التوازنات الإقليمية.

وتنظر القاهرة بقلق إلى احتمال تحول إثيوبيا إلى قوة مؤثرة في ترتيبات الأمن البحري، بالتزامن مع استمرار الخلاف حول الإدارة الأحادية للموارد المائية المشتركة، ومن هنا، يمكن فهم تعزيز مصر علاقاتها مع إريتريا والصومال وجيبوتي في سياق استراتيجية تهدف إلى توسيع خياراتها السياسية والأمنية، والحفاظ على توازن إقليمي يحول دون انفراد أي طرف بفرض ترتيبات جديدة.

أما السودان، فيواجه معادلة أكثر تعقيداً، إذ تتداخل خلافاته مع إثيوبيا بشأن منطقة الفشقة وسد النهضة مع تداعيات الحرب الداخلية المستمرة منذ أبريل 2023، وتزيد الاتهامات السودانية لإثيوبيا بمساندة قوات الدعم السريع من مستوى انعدام الثقة بين البلدين. غير أن هذه الاتهامات، وما يرتبط بها من مزاعم عن تسهيلات عسكرية ولوجستية، تستدعي التمييز بين ما أعلنته الأطراف وما يمكن التحقق منه بصورة مستقلة.

ويشير تقدير الموقف إلى أن السودان لا يمتلك في الظروف الحالية مصلحة واضحة في الانخراط في حرب مباشرة جديدة، لكنه قد يسعى إلى استخدام التنسيق مع مصر وإريتريا والصومال لتعزيز موقفه التفاوضي والأمني تجاه أديس أبابا، وفي المقابل، فإن تفاقم الصراع الداخلي الإثيوبي قد يؤدي إلى تدفقات جديدة من النازحين واللاجئين عبر الحدود، ويزيد أعباء السودان الأمنية والإنسانية.

وهكذا، فإن المصالح المصرية والسودانية تلتقي عند ضرورة التوصل إلى ترتيبات ملزمة ومستقرة بشأن المياه والحدود، لكنها لا تستلزم بالضرورة الرغبة في انهيار الدولة الإثيوبية، لما قد يترتب على ذلك من فوضى إقليمية يصعب احتواؤها.

موازن القوى وحدود الخيارات العسكرية للأطراف المتنافسة

ينبغي ألا يُقاس احتمال اتساع المواجهة الإقليمية بحجم التوترات السياسية وحدها، وإنما بمدى امتلاك الأطراف المعنية القدرات العسكرية والاقتصادية اللازمة لخوض الصراع، واستعدادها لتحمل تكاليفه، وطبيعة المكاسب الاستراتيجية التي تتوقع تحقيقها منه، وفي هذا السياق، تبرز خمسة أطراف رئيسية تختلف من حيث القدرات والأهداف والقيود:

- **إثيوبيا:** تواجه معادلة معقدة بين احتياجاتها العسكرية على الجبهات الداخلية ومتطلبات الردع الخارجي، في ظل الضغوط الاقتصادية وتعدد بؤر التوتر.
- **إريتريا:** تمثل الجاهزية العسكرية وأمن الحدود محددتين رئيسيين لخياراتها، بينما تفرض الكلفة الاقتصادية والبشرية للحرب قيوداً على قدرتها على تحمل مواجهة ممتدة.
- **مصر:** تمتلك خيارات متعددة للتأثير السياسي والدبلوماسي والأمني، إلا أن الانتقال إلى تدخل عسكري مباشر يرتبط بحسابات المصالح والتكاليف والتداعيات الإقليمية والدولية.
- **السودان:** تحد الحرب الداخلية من قدرته على الانخراط في مواجهة إقليمية جديدة، رغم ارتباط أمنه القومي بالتطورات الإثيوبية.
- **الصومال:** تتحدد خياراته بطبيعة علاقاته الأمنية الإقليمية، وأولوياته الداخلية، ومدى ارتباط أي تصعيد بمصالحه السيادية والأمنية.

وتشير هذه المعطيات إلى ضرورة التمييز بين القدرة العسكرية والإرادة السياسية والمصلحة الاستراتيجية؛ إذ لا يعني امتلاك القوة بالضرورة الاستعداد لاستخدامها، كما لا تؤدي وحدة المخاوف بين عدة دول تلقائياً إلى تشكيل جبهة عسكرية مشتركة. والنتيجة أن موازين القوى لا تحددها القدرات العسكرية المجردة، وإنما قدرة كل طرف على تعبئة موارده وتحمل تكاليف المواجهة وإدارة تداعياتها الداخلية والخارجية.

البحر الأحمر .. الجائزة الاستراتيجية ومصدر الخطر الأكبر

يمثل البحر الأحمر أحد أهم مفاتيح فهم التحولات الجارية في القرن الأفريقي؛ فهو يجمع بين المصالح الاقتصادية للدول الحبيسة، والمخاوف السيادية للدول الساحلية، والاعتبارات الأمنية للقوى الإقليمية والدولية. وتكمن أهمية المطالب الإثيوبية في أن الوصول التجاري إلى الموانئ يختلف جذريًا عن الحصول على وجود عسكري أو ترتيبات سيادية على الساحل.

فالأول يمكن تحقيقه عبر اتفاقيات اقتصادية طويلة الأجل، بينما يثير الثاني مخاوف تتعلق بتغيير موازين القوى والسيادة الوطنية ومستقبل الترتيبات الأمنية في البحر الأحمر.

وقد أدى توقيع إثيوبيا مذكرة تفاهم مع أرض الصومال عام 2024 إلى تعزيز هذه المخاوف، خصوصًا في ظل رفض الحكومة الصومالية لأي ترتيبات تعتبرها مساسًا بوحدة أراضيها.

وتتجاوز التداعيات المحتملة حدود القرن الأفريقي، نظرًا لارتباط البحر الأحمر بقناة السويس وخليج عدن ومضيق باب المندب، وهي ممرات حيوية للتجارة الدولية وإمدادات الطاقة، وفي ظل الاضطرابات الأمنية التي يشهدها البحر الأحمر، فإن ظهور مواجهة جديدة بين إثيوبيا وإريتريا قد يضيف مستوى آخر من التعقيد إلى المشهد البحري، ويزيد مخاطر عسكرة الموانئ وتوسع التنافس على القواعد العسكرية.

كما أن أي اضطراب كبير في طرق التجارة الإثيوبية عبر جيبوتي ستكون له انعكاسات اقتصادية داخلية وإقليمية، حتى دون وقوع مواجهة بحرية مباشرة، وتتمثل المعضلة الاستراتيجية في أن سعي إثيوبيا إلى تعزيز أمنها الاقتصادي عبر الوصول إلى البحر قد يتحول، إذا ارتبط باستخدام القوة أو التهديد بها، إلى مصدر إضافي لانعدام الأمن الإقليمي.

ولهذا فإن الحل الأكثر استدامة يكمن في ترتيبات تجارية وقانونية متفاوض عليها، تحمي مصالح إثيوبيا الاقتصادية دون المساس بسيادة الدول الساحلية.

التداعيات الدولية والإنسانية

لا يمكن فصل الأزمة الإثيوبية عن مصالح القوى الدولية في منطقة القرن الأفريقي، التي تمثل مجالًا حيويًا للملاحة الدولية ومكافحة الإرهاب والهجرة والتجارة والاستثمارات الاستراتيجية.

ومن المرجح أن تجد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين وتركيا ودول الخليج نفسها أمام تحديات متزايدة في الموازنة بين علاقاتها مع إثيوبيا والدول المجاورة، والحفاظ على استقرار منطقة تتمتع بأهمية اقتصادية وأمنية متنامية.

ومن غير المرجح أن يكون انهيار إثيوبيا أو اندلاع حرب إقليمية واسعة خيارًا مقبولًا بالنسبة إلى القوى الدولية الكبرى، نظرًا للتداعيات المحتملة على الاستثمارات والممرات التجارية والاستقرار الأمني. لكن اختلاف المصالح الدولية قد يحد من إمكانية بلورة موقف موحد، ويجعل التحرك الدبلوماسي أكثر تعقيدًا.

أما على الصعيد الإنساني، فإن تجدد الحرب في شمال إثيوبيا يهدد بتفاقم معاناة السكان، لا سيما في المناطق التي لم تتعاف بعد من تداعيات حرب 2020-2022.

وقد أشارت تقارير حقوقية نشرت في 15 أكتوبر إلى سقوط ضحايا مدنيين وتعطل مرافق صحية نتيجة القصف في جنوب تيغراي، بالتزامن مع دعوات أمريكية لخفض التصعيد بين إثيوبيا وإريتريا، وتبرز خطورة هذه التطورات في احتمال اتساع النزوح الداخلي، وزيادة حركة اللجوء والهجرة غير النظامية، وتعطل الخدمات الأساسية، مع تراجع قدرة المؤسسات المحلية والدولية على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة.

السيناريوهات المحتملة خلال الأشهر المقبلة

في ضوء المعطيات الحالية، يمكن تحديد أربعة سيناريوهات رئيسية لمسار الأزمة الإثيوبية، مع التأكيد أن ترجيحها يستند إلى قراءة نوعية للمؤشرات المتاحة، وليس إلى نموذج احتمالي كمي.

السيناريو الأول: استمرار التصعيد المحدود

استمرار المواجهات الداخلية والاحتكاكات العسكرية المحدودة بين إثيوبيا وإريتريا، مع تصاعد الضغوط الدبلوماسية والتحالفات الإقليمية، دون انتقال الصراع إلى حرب شاملة. ويدعم هذا السيناريو ارتفاع تكلفة الحرب بالنسبة إلى جميع الأطراف، رغم استمرار دوافع التصعيد.

السيناريو الثاني: حرب إثيوبية إريتريّة واسعة

توسع الاشتباكات الحدودية وتحولها إلى عمليات عسكرية ممتدة، مع احتمال تأثر إقليم تيغراي والممرات التجارية. ويرتفع احتمال هذا السيناريو إذا وقعت هجمات كبيرة أو أخطأ أحد الطرفين في تقدير نيات الطرف الآخر، في ظل غياب قنوات فعالة لاحتواء الأزمات.

السيناريو الثالث: تسوية سياسية بضغوط إقليمية ودولية

نجاح جهود الوساطة في خفض التوتر وإعادة فتح قنوات الاتصال بين أديس أبابا وأسمرا، بالتوازي مع إطلاق حوار داخلي إثيوبي وتنشيط التفاوض بشأن الموانئ والمياه. ويظل هذا السيناريو ممكناً، لكنه يتطلب تنازلات سياسية و ضمانات موثوقة.

السيناريو الرابع: تفاقم الأزمة الداخلية وتآكل سلطة الدولة

اتساع النزاعات المسلحة وفشل التسويات السياسية، بما يؤدي إلى تراجع سيطرة الحكومة الفيدرالية في عدد من المناطق، وتعطل أجزاء من الاقتصاد وتزايد الضغوط الإنسانية. ولا يعني ذلك بالضرورة انهيار الدولة، لكنه قد يضعف قدرتها على إدارة علاقاتها الإقليمية ويطلق أمد الاضطرابات.

مؤشرات الإنذار المبكر

توجد مجموعة من المؤشرات التي ينبغي مراقبتها خلال المرحلة المقبلة لتقييم اتجاه الأزمة، أبرزها:

- حجم التحركات العسكرية الإثيوبية والإريتريّة على طول الحدود، وطبيعة استخدام الطائرات المسيّرة والقدرات الجوية.
- تطورات السيطرة الميدانية في تيغراي وأمهرة وعفر، ومدى قدرة القوى المعارضة على الحفاظ على تماسكها.
- انتقال التنسيق الرباعي بين مصر والسودان وإريتريا والصومال من المشاورات السياسية إلى اتفاقيات أمنية أو دفاعية جديدة.
- أي خطوات إثيوبية أحادية تتعلق بالموانئ أو ترتيبات الوصول العسكري إلى البحر الأحمر.
- مستوى التدخل الدبلوماسي للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والقوى الدولية، ومدى استعداد الأطراف للاستجابة للوساطات.

ما المطلوب لتجنب المواجهة الإقليمية؟

تفرض طبيعة الأزمة الانتقال من إدارة ردود الفعل إلى معالجة الأسباب البنيوية للتوتر، عبر مسارات سياسية وأمنية متوازية.

في مقدمة هذه المسارات، ضرورة التوصل إلى تفاهات عاجلة بين إثيوبيا وإريتريا تمنع الاحتكاك العسكري المباشر، وتعيد تفعيل قنوات الاتصال، وتوفر آلية للتحقق من الحوادث الحدودية ومراقبة وقف التصعيد، ويحتاج الداخل الإثيوبي إلى حوار سياسي يتجاوز الحلول العسكرية، ويعالج الخلافات المتعلقة بالحكم الفيدرالي وتوزيع السلطة والحدود الإدارية وعودة النازحين، مع إعادة تنشيط الترتيبات الأساسية لاتفاق بريتوريا.

كما ينبغي فصل الحق الإثيوبي في الوصول التجاري إلى الموانئ عن أي مطالب سيادية أو عسكرية، والعمل على صياغة تفاهات اقتصادية إقليمية تمنح إثيوبيا خيارات تجارية مستقرة وتحافظ في الوقت نفسه على سيادة الدول الساحلية، وفي ملف المياه، يظل التفاوض بشأن قواعد التشغيل وتبادل البيانات وإدارة فترات الجفاف أساساً لتقليل المخاطر وبناء الثقة بين إثيوبيا ومصر والسودان.

أما على المستوى الدولي، فمن الضروري أن يدعم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وشركاء المنطقة إطاراً تفاوضياً شاملاً، يربط بين الأمن الداخلي الإثيوبي وتسوية الخلافات الحدودية والبحرية، بدل التعامل مع هذه الأزمات باعتبارها ملفات منفصلة.

الخلاصة الاستراتيجية

تشير التطورات الراهنة إلى انتقال الأزمة الإثيوبية من صراع داخلي متعدد الجبهات إلى أزمة أمن إقليمي قابلة للتوسع، نتيجة تزامن المواجهات العسكرية في شمال إثيوبيا مع انهيار العلاقات الدبلوماسية مع إريتريا وتصاعد التنسيق بين بعض دول الجوار.

ومع ذلك، فإن ترجيح نشوب حرب إقليمية شاملة لا يزال سابقاً لأوانه، في ضوء ارتفاع تكاليف المواجهة وتباين مصالح الأطراف وقدراتها على تحملها، ويظل المسار الأكثر ترجيحاً على المدى القريب استمرار التصعيد العسكري المحدود والضغط الدبلوماسي المتبادل، مع بقاء احتمال الحرب الإثيوبية الإريتريّة أخطر السيناريوهات المباشرة.

وستتوقف قدرة المنطقة على تجنب المواجهة الواسعة على ثلاثة عوامل حاسمة: استقرار الجبهة الداخلية الإثيوبية، وضبط الاحتكاك العسكري مع إريتريا، ومدى نجاح القوى الإقليمية والدولية في تحويل التنافس على الموانئ والمياه والنفوذ إلى ترتيبات تفاوضية.

وعليه، فإن الخطر الاستراتيجي لا يتمثل في احتمال الحرب وحده، بل في تحول الأزمات المتداخلة إلى حالة استنزاف إقليمي ممتد يصعب احتواؤها.

.